# آليـات عمل المراصـد الحضـرية

تقوم المراصد الحضرية الوطنية بعمليات تنسيق و توحيد تجميع البيانات على المستوى الوطني باستخدام النتائج لدعم عمليات وضع السياسات القائمة على الأدلة , كما بإمكانها العمل إما بتنسيق أنشطة المراصد الحضرية المحلية في البلد أو إعداد البيانات و المعلومات الخاصة على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي , ويمكن للمراصد الحضرية أن تأخذ أشكال عديدة لكنها تشترك في الأهداف العامة والمتمثلة أولا في خلق نظم مراقبة حضرية مستدامة لمساندة عمليات التخطيط و الإدارة المحلية , وربط البيانات بالسياسات , وثانيا في تعزيز القدرة المحلية بغية إعداد و استخدام المؤشرات الحضرية التي تسهل تجميع البيانات المبوبة على مستوى المدينة و المستويات الفرعية من المدينة , و ثالثا في تعزيز الملكية المحلية لنظم المؤشرات الحضرية و تعزيز ثقافة المراقبة و التقويم في القطاع الحضري . وفي كل من المستويات تسعى المراصد الحضرية لتقديم معلومات جيدة النوعية و محدثة حول المدينة . كما يأتي عملها نظرا لضرورة تحسين عمليات التنسيق في قياس و مراقبة المؤشرات الحضرية في المجالات الرئيسة مثل السكان و التنمية الاجتماعية الاقتصادية و التنمية الحضرية و القضايا البيئية من جملة أمور أخرى كما تعمل المراصد الحضرية بدافع الرغبة في تطوير معلومات نظام قيام على المعارف و الذي يمكن استخدامه بصورة مطلقة لدعم وضع برامج و سياسات حضارية أكثر وعيا وللوصول إلى أهدافها تعمل المراصد الحضرية مع مجموعات الشركاء

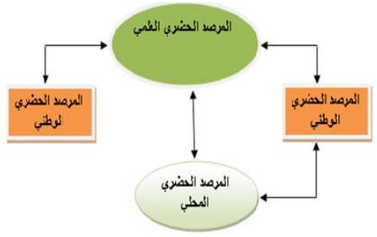


لتطوير و تطبيق المؤشرات المناسبة و آليات التقويم كما تقوم بالمحافظة على نظم المعلومات وتنفيذ التقويم و تحليل الآثار بموجب طلب من السلطات المحلية و مجموعات الشركاء حيث تعمل على بناء المقدرة على توليد و إدارة، وتحليل، و نشر المعلومات الحضرية بصورة دائمة و مستمرة كما تعمل المراصد الحضرية بدافع الرغبة في تطوير معلومات نظام قيام على المعارف و الذي يمكن استخدامه بصورة مطلقة لدعم وضع برامج و سياسات حضارية أكثر وعيا وللوصول إلى أهدافها.

تعمل المراصد الحضرية مع مجموعات الشركاء لتطوير و تطبيق المؤشرات المناسبة و آليات التقويم كما تقوم بالمحافظة على نظم المعلومات وتنفيذ التقويم و تحليل الآثار بموجب طلب من السلطات المحلية و مجموعات الشركاء حيث تعمل على بناء المقدرة على توليد و إدارة، وتحليل، و نشر المعلومات الحضرية بصورة دائمة و مستمرة .

كما تعمل المراصد الحضرية على مختلف المنتجات المعرفية بما في ذلك التقارير، والدراسات، والأقراص المضغوطة ( CD .DVD) و مواقع الانترنت و المنتديات الهاتفية ورسائل البريد الالكتروني حيث يعمل ذلك على تنشيط الحوار بين أصحاب المصلحة حول القضايا ذات الأولوية, كما يتم توزيع هذه المعلومات محليا بصورة ملائمة لدعم عملية صنع القرارات و تطوير السياسات الأكثر وعيا , وتعمل المراصد الحضرية على تقوية المعرفة الحضرية واسعة النطاق ويمكن لزيادة المعرفة أن تساهم في الاستخدام الأفضل للمعلومات التي تنتجها المراصد لدى إعداد الخطط المحلية وفي تحقيق التناسق بين سياسات و استراتيجيات القطاعات الأفقية.

ويعمل المرصد الحضري العالمي على تنسيق الشبكة العالمية لمرصد الأمم المتحدة الحضري , والتي تتضمن المراصد الحضرية على المستوى المحلي والوطني , والتي يمكن ربطها سويا أو تشغيلها بصورة مستقلة , وفي بعض البلدان يعمل المرصد الحضري العالمي مع المراصد الحضرية الوطنية فقط , وأحيانا أخرى يمكن ربط مرصد حضري محلي واجد أو أكثر بصورة مباشرة مع المرصد الحضري العالمي أو مع الشركاء على المستوى الوطني .

**م/ عبد ربه الظريف**

الجمعية الليبية للتخطيط العمراني
بنغازي – ليبيا
LIBYAN URBAN PLANNING SOCIETY (LUPS)
Benghazi - Libya
هاتف: 00218925310084
ص.ب: 32767 بنغازي

أسرة التحرير:
د/ سعيد صفي الدين
د/ فرج العقوري
م/ عبد ربه الظريف
الأشراف الفني:
د/ فرج العقوري



النشرة الشهرية
الجمعية الليبية للتخطيط العمراني
Libyan Urban Planning Society (LUPS)
LUPS

## في هذا الإصدار

ـ كلمة افتتاحية
ـ الدولة و غياب المرافق الدينية
ـ ظلال الأزمة : أزمة الطاقة
ـ بين التحضر و الحضرية
ـ ضبط حركة العمران
ـ عودة المكان
ـ مناهج التخطيط العمراني
ـ واحة الجغبوب

## كلمـة افتتـاحية

التخطيط العمراني من المجالات العلمية التي تقتضي سَعَة في المعرفة وإلمام بمهارات مختلفة لا غِنى عنها لممارسة هذه المهنة المركّبة التي تُعنى بالدرجة الأولى باستخدام الأرض ووضع تصاميم لها. لذلك يندمج هذا المجال، منهجياً ونظرياً، مع علوم أخرى من بينها الجغرافيا والبيئة والاجتماع والاقتصاد. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يحتاج التخطيط العمراني الشامل إلى المشاركة الفاعلة من قِبل المعماريين والمهندسين المدنيين والمختصين بالعلوم السياسية والقانون.لقد

تطورت نظريات التخطيط العمراني كما تطورت أساليب ممارسته بشكل كبير جداً منذ نشأته واعتماده كفرع علمي مستقل في الجامعات الغربية في مطلع القرن العشرين. وقد لازم منهجياته تحوّل ملحوظ من التركيز فقط على التصميم إلى الاهتمام بالنظم والسيرورات والسياسات العامة التي يمارس من خلالها التخطيط وذلك بدرجات متفاوتة. ولكن أياً كان مدى التركيز على واحدة أو أكثر من هذه المنهجيات فإن مفهوم الاستدامة بارز بشكل واضح في جميعها حتى أصبحت لفظة *استدامة* نفسها مصاحبة لكل مشروع تخطيطي معاصر ومن مفرداته الرئيسة.

واجهت مشاريع التخطيط العمراني في ليبيا، عبر ما يقرب من نصف قرن، صعوبات جمّة يمكن النظر إليها من خلال عُنصري التخطيط الرئيسيين: التوليفة النظرية للتخطيط وحيثيات تطبيقاته العملية من قِبل مؤسسات التخطيط الحضري الوطنية والأجنبية المتعاقبة. فبينما حظي التطبيق العملي و"إنتاج" المخططات بالنصيب الأوفر من جُهد الممارسين للتخطيط، ، نجد إغفالاً واضحاً للجانب النظري ما أدى إلى عجز هذه المخططات في تحقيق أهدافها. ينتظرالمجتمع الليبي سنوات من إعادة البناء في إطار سياسات عامة جديدة مترابطة تأخذ في الاعتبار التحول الاقتصادي/الاجتماعي والسياسي الكبيرالذي تمر به البلاد، وكذلك زيادة الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية والتنمية البشرية، التعليم العام والصحة على وجه الخصوص، ناهيك عن مواجهة الأخطار البيئية وأهمها مشكلة شُحّ المياه وندرة الموارد الطبيعية الأخرى.ما تقدم يتطلب رؤية استشرافية متجددة تجمع بين نظرية التخطيط العمراني وأدواته التحليلية المناسبة من أجل دمج قضاياه المختلفة بطرق قضاياه المختلفة بطرق شفّافة سعياً لإيجاد حلول ناجعة لها. يتحقق المثال الذي نصبو إليه على المدى الطويل، إذ لا يجب أن يقتصر التخطيط على تلبية احتياجات الجيل الراهن ولكن يأخذ في الاعتبار تنمية المدن والبلدات القائمة وترسيخ فرادتها من ناحية، وتهيئة سُبل الأصالة النابعة من بيئتنا الطبيعية وتراثنا الثقافي وتاريخنا لتلك التي سيأتي بها المستقبل، من ناحية أخرى. وهذا ما سيكون من بين أولويات اهتمام الجمعية الليبية للتخطيط العمراني التي رأت النور في الأشهر القليلة الماضية.

**د. منصور البابور**
رئيس مجلس الإدارة

## اثر غيـاب الدولة على عمـارة المرافـق الدينيـة

مما لا شك فيه أن النظام السابق تعمد و بكل منهجية تدمير البنية الأساسية و القاعدة الدينية في ليبيا و نقصد هنا دور العبادة التابعة لهيئة الأوقاف . حيث ابتعد و نأى بنفسه عن تقديم أي تمويل لصالح بناء أو صيانة أو تطوير لتلك المقار مما أفسح المجال لتدخل القطاع الخاص من فاعلي الخير للقيام بذلك الدور ومن ثم احتلاله للقرار التصميمي والتنفيذي الناجم عن غياب المهندسين المتخصصين في أعمال التصميم و الإشراف.

ومن هنا أصبح الممول هو صاحب القرار التخطيطي و المعماري والتنفيذي حيث نرى عند الإعداد لتنفيذ المباني الدينية التعدي على كل الخصائص المعمارية و التخطيطية و لم يتبقى من تلك الخصائص إلا شكل المئذنة و القبة حيث فقد في الكثير من مساجدنا الهوية المعمارية وعدم تبني أي اتجاه معماري . فاختلطت الطرز المعمارية في المبنى الواحد و انعدم تجانس النسب بين العناصر الصيانة المكونة للمبنى. أما على صعيد التحوير أعمالالصيانة و التحوير والإضافة تم التعدي و بشكل صارخ على الأفنية و الساحات و و الباحات الخاصة بالمساجد بدون أي دراسات تخطيطية و معمارية وذلك بإضافة استخدامات أخرى مثل دورات المياه وخلوات تحفيظ القران ومباني سكنية ( للقيم والأمام ) واستخدام الأسقف المعدنية في تغطية المسطحات المفتوحة دون الاهتمام بشكلها و طرازها عند التنفيذ مما فقد الساحات الخصوصية الدينية على مرتاديها .الإضافات عادة لم تكن متمشية مع العناصر المعمارية المنفذ بها المسجد في السابق و لم يتبقى من ساحة المسجد سوى الممرات، بجانب خلوه من المسطحات الخضراء. وهنا قد نكون القينا الضوء على المشكلة و علينا وعلى الجهات المسئولة في نظامنا الجديد الذي نسعى إن يكون خادم لمجتمعنا الاهتمام وإعادة النظر في جميع مخططات مساجدنا و إعادة تأهيلها لكي تكون مكان للراحة و الروحانية داخل المساجد و خارجها و جعلها تساعد على إرساء الهدوء و الطمأنينة.

**م/ عبدالرازق بالراس علي**

# ظلال الأزمة :( الطاقة)

لقد أحاطت ثورة 17 فبراير بظروف استثنائية مختلفة أفرزت بعض الأزمات ذات العلاقة بالتركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، للمجتمع الليبي. هذه الأزمات تعد تجربة حية وهامة يجب الانتباه إليها والاستفادة منها، وإثراؤها بالحوار والنقاش و النقد لاستخلاص الدروس والعبر ذات البعد الاستراتيجي.

لقد تمثلت هذه الأزمات في أزمة الطاقة، والمياه، والمواصلات، والصحة، والتعليم، والسكن، والبيئة، والأمن، والفشل الإداري، بالإضافة إلى الاعتماد المفرط على النفط كمصدر وحيد للدخل. لقد حس بها المواطنون الليبيون بكافة أطيافهم وعايشوها في أحلك ظروفها، لمدة سبع أشهر متوالية. ولكن لحسن الحظ تكاتفت الظروف المحلية والإقليمية والدولية لتكسر حدة هذه الأطواق الخانقة، ليشعر المواطن الليبي بالأمن والأمان النسبي. لكن هذه الأزمات ستظل كامنة في هيكلية التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الليبي، تدعو المتخصصين وذوي الاهتمامات إلى ضرورة إعادة النظر لهذه الهيكلية بشكل شمولي.لقد ألقت أزمة الطاقة بظلالها على جميع أطياف المجتمع الليبي تاركة خلفها تساؤلات كثيرة تبحث عن إجابات واقعية وحقيقية للبحث عن كنهها وسبل إيجاد حلول لها. ولكن قبل أن تكون أزمة الطاقة أزمة العالم وأرعبته عام 1973، والتي نجمت عن الحذر النفطي الذي فرضته الدول العربية المصدرة للنفط، كرد فعل على الحرب العربية الإسرائيلية في ذلك الوقت، وما ترتب علية من ارتفاع كارثي في الأسعار ونقص شديد في الطاقة هددا امن وسلام العالم برمته. الأمر الذي دعا كثير من الدول الصناعية إلى اخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة هذه الأزمة. كما نتج عن هذه الأزمة أيضا ظهور كم هائل من البحوث والدراسات الإستراتيجية التي تناقش طرق التعامل مع هذه الأزمة محليا ودوليا.على المستوى المحلي الليبي بدأ الشعور بأزمة الطاقة المتمثلة النقص الشديد في المحروقات (البنزين، السولار، وغاز الطهي) وانقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر. وعلى الرغم من المحاولات الجادة التي بذلتها القوى الوطنية لاحتواء الأزمة والتقليل من اشرها، إلا أنها أخذت في التفاقم يوما بعد يوم. فقد اثر انقطاع التيار الكهربائي على قطاعات واسعة من الاستخدامات، في المنازل، والمتاجر، والمصانع، والمستشفيات، والمصارف، وغير ذلك من الاستخدامات المعتمدة علي الكهرباء. كما أدي النقص في وقود السيارات إلى إعاقة حركة النقل والمواصلات المرتبطة بالخدمات المدنية المتعددة. أما نقص غاز الطهي فقد تسبب في المتردية أصلا. *<u>والسؤال الذي يطرح نفسه ألان هو كيف يمكن معالجة هذه الأزمة؟</u>* في الواقع لا يوجد حل سحري لازمة الطاقة، التي قد تتفاقم لأي طارئ متوقع أو غير متوقع، لكن الباب مفتوح على مصراعيه للاستفادة من خبرات الغير والاستجابة للخصوصية المحلية لإيجاد حلول منطقية لهذه الأزمة ذات الإبعاد الواسعة. فالجميع مدعوون، من باحثين، وأكاديميين، ومتخصصين، وهيأت معنية بالموضوع، للمساهمة الفكرية والفنية لإثراء هذا الموضوع، حتى لا نفاجئ يوما ما بتداعيات أزمة خانقة. ويمكن طرح عدة مقترحات وبدائل عريضة، يأتي في مقدمتها إنشاء كيان مؤسسي متخصص في شؤون الطاقة يتمثل في هيئة وزارية أو مؤسسة وطنية. هذا بجانب السعي بجدية تجاه استخدام الطاقة الشمسية والهوائية المتوفرة والرخيصة وذات الآثار البيئة الطفيفة. العمل كذلك، على التقليل من استخدامات السيارات الخاصة وذلك عن طريق التوسع في استخدام وسائل النقل العام المتنوعة والمتطورة وذلك لغرض التقليل من استهلاك الطاقة وخفض نسبة الضوضاء والتلوث الهوائي. هذا بجانب تشجيع استخدام الدراجات الهوائية كوسيلة نقل صديقة للبيئة، داخل المدن

**د/ سعيد صفي الدين الطيب**

# بين التحضر والحضرية

أورد تقرير منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، هابيتات في عام 2006، أن اغلب سكان العالم سوف يعيشون في مراكز وتجمعات حضرية في هذا القرن، أي سنكون في مستهل الألفية الحضرية، أي بمعني آخر لم يعد الكوكب ريفياً كما عهدناه. فالتحضر يعني إضافة خصائص المدينة للتجمعات السكانية، وهي عملية متلازمة مع التطور الحضاري. تقليديا يعرف التحضر بتركز الأنشطة البشرية والمناطق السكنية حول وسط المدينة، ولكن في العقود الأخيرة هناك توجه من المناطق السكنية والتجارية في اتجاه ضواحي المدينة أو ما يعرف بالتشعب الحضري، أدت هذه الحركة إلي تشكيل نقاط تركز خارج وسط المدينة أفضت إلي تشكيل أنماط حضرية عرفت بعدة مصطلحات مختلفة حسب طبيعة خصائصها وتكونها.

يوجد اليوم نوعان من المدن؛ مدن "طبيعية" أي وجدت استجابة لظروف جغرافية وتاريخية واقتصادية، ومدن "مخططة" أي خطط لنشأتها وحدد موقعها وصمم شكلها الهندسي وحجم وظيفتها مسبقا. ولهذا التحضر ممكن أن يكون طبيعيا وممكن أن يخطط له، والمدن الجديدة مبنية علي مخططات مسبقة مدروسة لغرض اقتصادي أو جمالي أو عسكري أو لأسباب تصميمه بحتة. المدن غير المخططة (الطبيعية) هي أقدم إشكال التحضر وهذه تتضح في المدن التاريخية حيث تتنوع فيها التصميمات التي تعكس رغبات الأنظمة الحاكمة التي مرت عليها، وكثير من هذه المدن مرت بتكرار تجربة تطوير البنية التحتية لعدة أسباب اقتصادية أو عسكرية. وكالات الأمم المتحدة والمخططين يحبذون إعداد البنية التحتية الحضرية قبل أن يحدث التحضر.

للمفارقة، الحضرية تعني قدرة سكان المدن أو بمعني آخر المجتمع الحضري علي استغلال وتجميع وتوزيع الإنتاج والمحافظة علي توازن موارد الإنتاج. كذلك تحويل عائدات الإنتاج إلي استثمارات جديدة وتقديم وسائل إنتاجية قائمة علي التطور التكنولوجي والبحث العلمي وتدريب المهارات التي تضاعف الإنتاج وتوسع الأثر المضاعف وتزيد قدرة القاعدة الاقتصادية للمدينة. يمتد مفهوم الحضرية عند البعض ليشمل العصرية، فهي تحمل في معناها "الحداثة"، حيث يتضمن هذا المعني قدرة السكان علي الاختراع والإبداع والاستيعاب المتمثل





# الجغبوب... البقية

حيث اسطنبت عيون الماء وبنا عدة صهاريج لحفظ مياه الأمطار وتخزينها ، واوجد محل خاص لتقطير الماء العذب من الماء المالح ،وكان بها معاصر للزيتون وجلب خام الزيتون من واحة سيوة وباقي الزوايا السنوسية ، وتوجد عدة طواحين تدار بعضها بالحيوانات وهناك طاحونتان كبيرتان تدار بالرياح وتم إنشاء مخازن للتموين وحفظ الحبوب .ومن مفاخر الجغبوب المكتبة العظيمة التي حوت عند تأسيسها نحو ثمانية آلاف كتاب، نظمها الإمام السنوسى ، مستعينا بكبار العلماء فجلب اعظم الكتب القديمة والحديثة من الحجاز ومصر وتونس والشام ، وتضم قسما كبيرا من المخطوطات القديمة النادرة ، وكانت تدرس جميع أنواع العلوم ، فلم ينحصر التعليم على العلوم الدينية ، بل كانت الدراسة تشمل كافة العلوم الدنيوية ، فمنهم العلماء والشعراء وأساتذة اللغة ، ، والى جانب التعليم كان العمل ، فهناك الأوقات

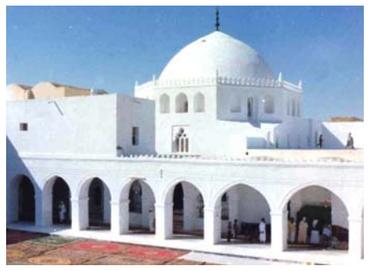

مقسمة منها ماهو خاص للتعليم وماهو خاص بالعمل والحرف]ويوم الجمعة خاص بالراحة .

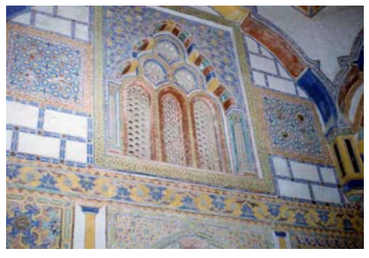

ووصلت الجغبوب اعلي درجاتها في نشر العلم والمعرفة ، في عهد السيد محمد المهدي السنوسى ، وقد شيد ضريح والده بعد وفاته وهو آية من الجمال المعماري الفريد ، حيث استعان بالمختصين في فن المعمار من مكة ومصر .احتل الايطاليين الجغبوب سنة 1927 م ، حيث كان لها دور مميز فى فترة الجهاد

باعتبارها مقر الحركة السنوسية ومركزها الروحي ، فهجرها السكان إلى الكفرة وسيوة ، وتوقف الدور القيادى ، حتى فترة الاستقلال عندما قامت بها أول جامعة إسلامية فى ليبيا ، وتخرج منها العديد من العلماء من جميع أنحاء ليبيا وخارجها ، وأصبحت المدينة تستعيد نشاطها حتى سنة 1969 ، عندما جاء الانقلاب المشئوم ، وقد بلغ الظلم إلى تدمير المدينة القديمة وإزالة مقام السيد محمد بن على السنوسى ونقل جثمانه الشريف الى مكان مجهول ، ومحاولة القضاء على معالم الحركة السنوسية بتخويف السكان وحرق المكتبة التاريخية .

**م/ هشام صالح سليم**

# جـودة البيئـة السكنية هـدفاً تنمـوياً

تتسم البيئة السكنية في الوقت الحاضر بقدر كبير من التخصص ، إلا أن دور المالك أو المستخدم النهائي في إبداء رغباته أو احتياجاته ، والإشراف البسيط ، يظل أمراً غاية في الأهمية في إنتاج السكن وذلك بمحاولة تحديد احتياجات الأسرة ورغباتها وإظهار الشكل النهائي الذي سيؤول إليه المسكن كمنتج نهائي .

إن مشاركة الأسرة في تصميم مسكنها ، وكذلك حصولها على المسكن الملائم والجيد يعد حقاً من حقوق الإنسان ، فمن المفترض أن يكون المسكن متفقاً مع متطلبات الأسرة وإشباع حاجاتها الحالية والتطلعات المستقبلية كحدٍ سواء ، وكذلك مشاركة الناس في خلق بيئة سكنية مستدامة تلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم ، هذه البيئة في الغالب تسهم في تقليل الأمراض الاجتماعية التي نشاهدها في بيئتنا السكنية داخل مدن ليبيا .

ليس غريباً أن نرى كثيراً من الأسر غير راضية عن مساكنها ويخرج علينا بما يسمى بـ" الرضا الإسكاني " الذي يعتبره الكثير من المختصون والمصممون مؤشراً حقيقاً لقياس جودة البيئة السكنية عامةً ، والوحدة السكنية خاصةً ، ليس هذا فحسب وإنما أيضاً مؤشراً للقدرة على التنبؤ بالمستقبل ، وعدم الرضا هذا ينعكس على تصرفات المستخدمين لهذه البيئة السكنية وللمسكن وذلك كرد فعل من قبلهم في محاولة تغيير وظائف و تقسيمات الوحدات السكنية مما ينعكس سلباً على البيئة السكنية بشكل عام . كما أن المصممون والمقاولين والمختصين مهما كانت قدراتهم لا يستطيعون معرفة احتياجات المستخدم النهائي وكذلك قياسها والتعبير عنها ، وكذلك إطلاع المستخدم النهائي على البدائل والمقترحات والتفضيل بينها .

حيث أن حصول الأسرة على المسكن الملائم الذي يشبع احتياجها منه وقدرتها على امتلاكه يعد من المتطلبات الأساسية ، ويحتل الأولوية في قائمة الآمال ، حيث أن جودة البيئة السكنية تساهم بشكلٍ كبير في نجاح المستخدم في حياته العملية وفي تطوره وتقدمه ، فضلاً عن المستوى المادي له ، فإنه يؤثر إيجابياً على الأسرة في سكينتها النفسية واستقرارها الاجتماعي والاقتصادي .

و يعد السكن الملائم أهم وأثمن ما تمتلكه الأسرة في حياتها. فالحصول على المسكن اللائق الذي يحقق احتياجات الأسرة ، يستهلك في الغالب جزءاً كبيراً من دخلها ، لذا يعد توفير وخفض تكلفته لتيسير عملية الحصول عليه وامتلاكه هدفاً تنموياً مُهماً لدى لمخططون والمصممون والمتخصصون في المجال الإسكاني ، ولكن الجدير بالذكر أن معظم السياسات الإسكانية تهدف وراء الكم وليس الكيف حيث تنظر إلى قضية السكن من منظور كمي أي " كم من الوحدات السكنية الواجب توفرها لتغطية العجز الإسكاني " دون النظر إلى أن هذه الأعداد هل تحقق الاحتياجات الواجب توفرها للمستخدم من كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وكذلك كفاءته من ناحية استدامة هذا المسكن لممارسة الأنشطة الاجتماعية المختلفة .

**م / أسامة يونس المنصوري**



ديسمبر 2011
Libyan Urban Planning Society (LUPS)
الجمعية الليبية للتخطيط العمراني

# مناهـــج التخطيـــط .....البقية.

Unitaryوهو اتجاه تخطيطي فعال للتعامل مع كل مجموعه على حده , حيث انه اتجاه جيد لجمع المعلومات عن كل مجموعة أو هيئة أو منظمة وإعداد الأبحاث التخطيطية عنها , ومن ثم تنتهي عملية التخطيط الوحدوي " وهو الاتجاه التخطيطي المستخدم فى الجزء الأول من منهجية التخطيط التأييدى Advocacy Planning" بالوصول إلى بدائل حلول مرضية لكل المجموعات .

يأتي بع ذلك دور المخطط المدافع فى الجزء الثانى من المنهجية وهو التخطيط للجماعة, وفيه بمناقشة المخططات التى يتم إعدادها في مرحلةPlanning Unitary . وفى هذه المرحلة يكون لزاما على المخطط أن يشير إلى التحيز Biasالذي تشتمل عليه المخططات الأخرى التي قام بوضعها كل مخطط لأتباعه على حده في هذا الجزء من العملية التخطيطية ,

وبذلك يكون دور المخطط المدافع " المؤيد " نقد المخططات التي تم عملها كل مخطط لأتباعه , ذلك كلة من أجل الوصول إلى مخطط Plan يأخذ في اعتباره متطلبات فئات المجتمع المختلفة ,

ويتلافى عيوب المخططات الموضوعة في الجزء الأول من المنهجية , أى أن المخطط في هذه المرحلة يصل إلى منتج عمراني نهائي Plan Finalizingيجمع مميزات المخططات التي تم إعدادها بواسطة كل المخططين , ويتلافى العيوب الواردة فى مخططاتهم

<u>- دور المخطط مع عملائة :-</u>

- يدافع عن وجهة نظر عملائه في رغبتهم في توفير مجتمع جيد .

-المخطط المدافع يجب أن يكون مسئولا عن اتباعة كما يجب أن يعبر عن وجهة نظرهم وذلك في الأمور المتعلقة بالظروف الاجتماعية المرغوبة من وجهة نظرهم , ولكن هذا ليس معناه عدم تدخل المخطط ليعدل وجهة نظر عملائه عندما يجدها خطأ .

-المخطط المدافع يجب أن يكون فوق المخططين ويجب أن يكون مسئولا عن اتباعة " عملائه " , سواء كان يعمل مع هيئات عامة أو خاصة فعليه أن يقوم بإعداد مخطط يفي باحتياجاتهم ويأخذ في اعتباره متطلباتهم .

كما أن للمخطط المدافع وظيفة تعليمية , ويتضح ذلك مما يأتى :

<u>- فهو يبلغ ويخبر بقيمة مجموعته بالظروف والمشكلات المحيطة بهم .</u>

<u>وكما اشير من قبل فإن المخطط يتدخل ليعدل وجهة نظر اتباعة عندما يجدها خاطئة .</u>

من أهم وظائف المخطط Advocate Planner, هو أن يخبر عملائه بحقوقهم فئ ظل التخطيط وتجديد القوانين , ومن أهم ما يخبر به المخطط عملائه ما يلى :

البرامج التي هى أكثر ملائمة لهم , كما أن لها تأثير عليهم .

كما أن المخطط المدافع يجب أن يكرس اهتمامه بالمنظمة التي يتبع لها عملاؤه , وذلك ليسمع مطالبهم وآرائهم وأفكارهم الأمر الذي يجعله قادرا على صياغة أفكار صحيحة وواضحة , وليوسع مداركهم وحجم متطلباتهم إذا وجد ضرورة لذلك .

ومن أهم وظائف المخطط بالنسبة لعملائه هى تنفيذ خطوات العملية التخطيطية لمنظمته ومنظمة عملائه " وهو الجزء الأول من المنهجية التخطيطية " , ذلك بالإضافة إلى المناقشة العميقة للمقترحات التخطيطية لتلك العملية التخطيطية والتركيز على ما فيه صالح المنظمة .

**د. فرج العقوري**

# صـور من العمـران الليبـى

## واحـة الجغبـــوب

الجغبوب أو الجغابيب ، أو كما تسمى سبخة أو حطية ، تقع وسط الصحراء ، جنوب مدينة طبرق بحوالي 286 كم ، وغرب واحة سيوة المصرية بحوالي 150 كم ، على مشارف بحر الرمال العظيم، يرجع تاريخ تأسيسها الحديث، لسنة ( 1370هجرية – 1851 م ) عندما اختارها الإمام محمد بن على السنوسي مركزا، ومنارة لنشر الدين الاسلامى . وقد تعلم بها كثير من المجاهدين الليبيين على رأسهم المجاهد الكبير السيد احمد الشريف والمجاهد عمر المختار وكان يقصدها الطلاب من

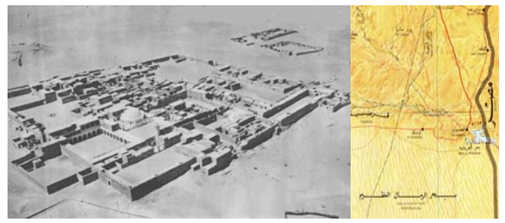

كل مكان .تميزها بعض البحيرات وسط الصحراء، ويوجد بها بعض النخيل المتناثر حول هذه البحيرات .، فمر السيد محمد بن على السنوسي بهذه الواحة في إحدى رحلاته من الحجاز إلى المغرب ، فوقع اختياره على إن تكون في يوم ما منارة دينية إسلامية . وأول ما أمر ببنائه مسجد ،واستصلاح الاراض المحيطة للزراعة ، والشروع فى تنفيذ خطة لأعمار الجغبوب واستكمال المرافق الأساسية من مساكن للمقيمين وطلبة العلم وطرق ومحلات وغيرها .... ، وكانوا يبنون من المواد المتوفرة بالبيئة المحلية ،وتشكل هذه المباني قرية متكاملة العناصر الوظيفية رغم محدودية الموارد وصعوبة الاتصال ، إلا انه تم إيجاد نموذج يلاءم العمران الصحراوي ، يحمل من المعاني والأسس التي تسعى الآن مناهج الاستدامة إلى إيجادها وتطبيقها .







بتقبل المبتكرات الحديثة واستخدام التطور التكنولوجي.

الحضرية قيمة المدينة من حيث المعطيات الاقتصادية السياسية والاجتماعية والثقافية، وتأثير كل ذلك علي البيئة المبنية للمدينة. وتنصب دراسة الحضرية على مزاولة الجماعات البشرية للمعيشة والعمل والترويح، فهي مهتمة بالجانب البشري لمظاهر التخطيط الحضري. في الوقت الذي نشاهد فيه تسارع إيقاع عملية التحضر، نجد أن الحضرية متباطئة ومتثاقلة في بعث روح المدينة، فليست كل المدن، مدن. فحينما تفقد المدينة خدماتها وتنحدر فيها الكفاءات وتتدهور أوضاعها عند اختلال عملية التطور الحضري المتكامل، تتراجع حضريتها، وهذا لا يعني تراجع عملية التحضر، بل تصبح عملية تكديس عشوائي مستمر للسكان في المدينة بدون معني الحضرية، ويصبح التحضر حينئذ تجربة مضنية وأليمة كما نحياها في كثير من "مدن" عالم اليوم.

**د. حسني بن زابيه**

# ضبط حركة العمران

البيئة العمرانية هي الوسط الحيوي الذي يضم الإنسان وحاجاته ويمارس فيه نشاطاته ويعكس آماله وطموحاته أو آلامه وإحباطاته علي مستوي الفرد والجماعة , ولأنها وسط حيوي فهي في حالة دائمة ومستمرة من التحولات يصيبها ما يصيب الإنسان والجماعة من فتوة وهرم وازدهار وانحدار ويراعي عند تطوير الأساليب والممارسات المتعلقة بالعملية التخطيطية والتي تهدف إلي الارتقاء بهذه البيئة العمرانية بعدين أساسيين وهما :

**البعد الايكولوجي (البيئي)** ecological context: والمعني هنا هو التعبير عن حالة الجماعة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا من خلال العناصر البنائية والمكانية لبيئة العمران,

البعد الزمني transformation of built environment: هو التعبير عن التحولات الحادثة للبعد الأول من خلال منظومة القدرة السياسية والإدارية والتنظيمية والتقنية الموجه والحاكمة لهذا العمران علي المستوي العام أو الخاص الرسمي أو غير الرسمي,وأن لم نراعي هذان البعدين في العملية التخطيطية فستتحول من عملية تنظيم وضبط للبيئة العمرانية إلي حلول ارتجالية وإخفاء لما هو في ظاهره ناقص ومشوه. أن الحيوية والتداعي في بيئة العمران هو انعكاس للتناغم أو اقتصادية, أو سياسية ..... الخ. وبذلك فإن التحولات والتغيرات التي توصم بأنها غير منضبطة لعناصر البيئة المبنية هو صورة لاحتجاج بالغ وضاغط أو احتجاج صامت وتعبير عن وعي جماعي غير مكتمل.

ونخلص من هذا أن ضبط حركة العمران والارتقاء بالبيئة العمرانية هو عملية توازن القوي الممثلة للبيئة العمرانية وضبط العلاقة بين العام والخاص في شراكة تؤسس معالمها والبيئة التمكينية لها بأن تأخذ الشراكة

مفهومها الحقيقي كآلية عمل مستدامة لتنمية حضرية مستدامة من خلال رفع مستوي الوعي الوظيفي بدور القطاع الخاص وأهميته كشريك في التنمية وتطوير المؤسسات الرسمية للتمكن من توفير بيئة العمل الملائمة , تطوير التشريعات والدعم السياسي لمبادرات الشراكة. والتطوير المستمر لصيغ الشراكة واستحداث آليات مبتكرة لبناء شراكات تتناسب مع السياق المحلي والوطني.وكذلك يعد توحيد مصالح القوي الممثلة للمستخدمين والملاك والسلطة هو الحالة المثلي لضبط وتحفيز حركة العمران وأن اختلاف المصالح والأهداف form dispersedهو أكبر عائق للارتقاء . كما وان الفصل الحاد بين العام والخاص يؤدي لفقد الإحساس بالمسئولية المشتركة تجاه البيئة المبنية لذلك فأن مبدأ وبرامج المشاركة participationوالشراكة partner ship من أهم الأدوات لاستعادة مسئولية الفرد التي تصب في مصلحة الجماعة ولا تنفصل عنها وتضمن عدم التضاد في الأولويات بين القوي الموجهة لحركة العمران أذن فمن الهام أن تكون الإدارة الحضرية الوسيط والمحفز لضبط العلاقة بين الإطراف الممثلة والوصول إلي صيغة توازن وشراكه فيما بينها وذلك عن طريق تبني آليات العمل لأسلوب فعل التخطيط action planو تعتمد علي المشاركة المجتمعية community participationوان تخطط برامج الإدارة الحضرية طبقا لخصوصية كل مشروع والممثلين فيها ولإمكانات والموارد المتاحة مع تحديد دقيق لمراحل التنفيذ وتحديد مسئوليات المشتركين وتدريب القائمين عليها حتى تكون قادرة علي أداء مهامها بشكل مستدام stainable

**م . خيرية الهادي باله**

# ملفات تتطلب المعالجة

واقع جديد أوجدته ثورة 17 فبراير المباركة في المدن الليبية، سيتطلب لا محالة جهدا كبيرا لإعادة بناء ما خلفته الأحداث الأخيرة الأليمة من دمار، ولكن، وفي نفس الوقت، سيكون فرصة ثمينة للإهتمام ولإعادة الإعتبار للتخطيط العمراني في ليبيا الجديدة. فإن كان الهدف من التخطيط العمراني هو إيجاد بيئة حضرية متوازنة ومستدامة وبالتالي تفادي النمو العشوائي الذي يناقض كل عمل تخطيطي استشرافي. فإن قراءة الواقع العمراني الحالي تستوجب مزيد الإهتمام بهذا القطاع بتدارس ومعالجة الكثير من المسائل والملفات العمرانية الهامة التي من بينها:

* الملف التخطيطي
- الملف التهيئة العمرانية
- الملف المؤسساتي
- الملف التشريعي
- الملف المالي

# عـــــودة المكـــــان

غالبا ما يوصف مفهوم الفضاء space بأنه الأكثر تجريداً من مفهوم المكانplace، فعندما نتحدث عن الفضاء فقد نتصور الفضاء الخارجي أو فضاءات الهندسة؛ومن هنا جاءت نظرة الفلاسفة إلى الفضاء باعتباره ظاهرة مجرّدة تخضع للقانون العلمي، بينما يعتبرون المكان محدد ذاتياً وفريد. ليس في نيتنا الخوض في الجدل حول الفضاء والمكانفي الفلسفة الكلاسيكية، على سبيل المثال محاورة طيماوس لافلاطون أو فيزياء أرسطو، بل نكتفي بالإشارة إلى اعتبار أرسطو أن "كافّة الأشياء توجد في مكانها الصحيح بشكل طبيعي". فالسؤال عن *موقع* الشيئ، بما في ذلك الأرض نفسها، مسألة ميتافيزيقية أساسية.تعامل أرسطو مع المكان باعتباره الحاويالمتناه والمحدود، يشكل نقطة يمكن تحديدها: *الكورَة*Chora(أو الفضاء) تتحوّل إلىTopos(أو مكان)، أي يُستبدل المحدود باللامحدود. كذلك لن نُعرِّج على الفترة الهلينيستية المتأخرة وفترة العصور الوسطى وفكر عصر النهضة حيث بدأ مفهوم المكان يفقد تدريجيا مكانته السابقة ويُفسح المجال لمفهوم الفضاء الذي رسخ وترعرع على أيدي مؤسسي الحداثة أمثال ديكارت ولايبنِتز وكَنْط حيث صار المكان مجرد تعديل في الفضاء الجغرافي. أصبح ينظر للأماكن بوصفها مجرّد أجزاء محصورة من الفضاء المطلق باعتبارها خالية من المادة أو الأشياء بالدرجة الأولى، ولا تشكل إلاّ تشعُّبات قصيرة الأمد في فضاء كوني، حيادي ومتجانس، محدد رياضياً.

ما سوف يشغلنا أكثر هو عودة مفهوم المكان على سطح الفكر الفلسفي من جديد وبروزه الجلي فيفكرأقطاب الفينومينولوجيا مثل ميرلوبنتي وباشلار وهيدجر وفوكو وغيرهم من فلاسفة ما بعد الحداثة،وهو أمر نرحب به كثيرا في الجغرافيا حيث يشغل المكان دائما درجة مركزية وحضور بارز في الفكر الجغرافي. فالمكان لم يعد فقط القالبالذي تستحدث فيه الأشياء، بل أصبح أساسي لإحساسنا بالوجود.

نعيش في مكان نضفي عليه المعاني وهذا سر حيويته وذلك بخلاف الفضاء المعطى لنا. تأتي هذه العودة جزئيا وبصورة تدريجية عن طريق شخصنة الأماكن التي نعيش فيها وعدم اختزالها في الفضاء الهندسي المتجانس. القبول بأهمية الجسم في الإدراك المكاني وغير ذلك من أشكال الفهم والإدراك أسهم في عودة المكان إلى دائرة الفكر والنظر إليه بوصفه مفهوم إيجابي خلاّق.

إذن، جاءت العودة إلى المكان في ذاته وكشفه بواسطة الفينومينولوجيا التيتستقي مادتها الأولية من ظواهر عالم الخِبرة البشرية المباشرة، ثم تسعى إلى توضيح هذه الظواهر بدقة متناهية عن طريق الملاحظة والوصف المتأنيين، حيث تتحول الخِبرة بالمكان إلى معانٍ عندما يجعل المرء من المكان داراً له من خلال ارتباطه به مادياً وعاطفياً وروحياً.لا شك أن الرؤية النقدية الإيجابية للأماكن بوصفها مراكز ذات دلالة للحياة الإنسانية تستوجب مشاركة فاعلة من قاطنيها ومن أولئك الذين يخبرونها من خارجها كلاهما، وذلك من أجل مثابرتها واستمرارها. وهي رؤية فينومينولوجية دالّة تُفصح عن جوانب أساسية للمكان تغفلها الرؤى والمناهج المكانية التقليدية. فقد نبّه الجغرافي والفينومينولوجي إدوارد رِلف بوضوح تام إلى أنه لا يمكننا تجاهل معنى الأماكن التي نعيش فيها أو تلك التي نعرفها ونزورها؛ لا يجب فقط النظر إلى الأماكن كمجرد جمع من الأشياء تشكّل مع بعضها البيئة،أونحصر نظرتنا إليها من زوايا قوالب معينة، بل يجب العودة إلى المكان مباشرة، فنحن نعيش في عالم يزخر بالأماكن الفريدة والمتميّزة، يحمل كل منها دلالات معينة لقاطنيها يجب كشفها وإبرازها. يقول رِلف: "تتوحد البيئة والمعاني في الخِبرة المباشرة باللاندسكيب أو بمظهر المدينة؛ تتوحد الأفعال والمعاني في كثير من السلوك الاجتماعي والتاريخ المشترك ذى الصلة الضعيفة بالمحيط المادي. كل هذه الجدليات مترابطة في المكان، واندماجها هو ما يكوّن هُويَّة ذلك المكان. المظهر المادي والأفعال والمعاني هي المواد الأولية لهُويَّة الأماكن، والصلات الجدلية فيما بينها هي العلاقات البِنيويَّة الأساسية لتلك الهُويَّة".

لقد بدأت حديثي بالإشارة إلى بعض ما هو عالق بخبرتي وإحساسي بمدينة درنة، فماذا عن هذا المكان الأصيل؟ هذه الواحة اليانعة، هِبة الوادي ... إنها نقطة انتقال من بيئة الجبل الأخضر إلى فضاء البطنان والدفنة ... إنها تمثل لاندسكيب الفرادة،فرادة المكان ذوالإشراقة المميّزة التي لا تُخطِئُها عين المنتمي...

لقد تحدّثت بلغة الجغرافيا، وتعبير "اللاندسكيب"، إحدى مفردات هذه اللغة، غني بالمضامين والمعاني. ولهذا لم أحاول أن أنقله إلى العربية ترجمةً، بل فضّلت الإبقاء عليه مُعَرَّباً شأنه في ذلك شأن مفردات غنية كثيرة أخرى استعارتها لغتنا الخلاّقة في فترات تاريخية سابقة، على سبيل المثال كلمة جغرافيا نفسها، وهي كلمة إغريقية نُحِتَتْ غير بعيد من هنا. نجتمع الآن في ما تطلقون عليه "بيت درنة الثقافي"، ولكنّ ذاكرتي تقول لي أن المدينة كلها كانت يوماً بيتاً ثقافياً وإن لم يعد واضح المعالم كما كان في السابق، وربما هذا ما دعاكم إلى استحداث هذا البيت الصغير ليرمز إلى ذلك البيت الكبير. قُلت "لم يعد واضح المعالم" لأن لاندسكيب درنة شابه تغيّر كبير. فالوادي، الذي كان في السابق نقطة توجيه ذات شأن كبير، فقد الآن "اتجاهاته" إذا صحّ التعبير، بل ضاع وسط متاهات من البناء المتناثر في كل اتجاه ... لم نعد نميّز الوادي من علٍ، وعندما يظهر لنا عن قُرب فإن ما نراه لا يسرّ الناظرين ! مادياً، الوادي موجود ولكنه لم يعُد الوادي الذي كان.لا شك أن درنة اليوم تمر- شأنها في ذلك شأن جُلّ مدننا وقُرانا -، مع شديد الأسف، بصيرورة الإنتقال من "المكان" إلى "اللامكان"، نقلة واعية تفتقر إلى الخِبرة الحقيقية.

فهل يعود المكان؟ هل نرى في الأفق عودة لدرنة المكان؟

**منصور البابور**

---

***1 مقتطفات من "عودة المكان: قراءة في رؤى المكان المعاصرة"، ورقة للكاتب قُدمت في بيت درنة الثقافي، درنة: 22-09-2010.***

***3 إدوارد رلف، المكان واللامكان، ترجمة منصور البابور. بنغازي: الهيئة الوطنية للبحث العلمي ( 2008)، ص 104.***

***5 صاغها الفلكي والجغرافي القوريناني إراتوستينس في القرن الثالث قبل ميلاد السيد المسيح.***





# مناهـج التخطيط العمـراني

تتعدد ادوار المخطط العمراني في مناهج التخطيط المختلفة وهي :-

منهج التخطيط التأييدى
Advocacy planning

منهج التخطيط المركزي
Central, Coordinate

منهج التخطيط التدريجي
Incremental

منهج التخطيط المختلط
mixed scanning

منهج التخطيط بالمشاركة
Participatory

منهج التخطيط الاستراتيجي
منهج Strategic planning التخطيط الشامل
Comprehensive

منهج التعليم الاجتماعي
Social Learning

**خلفية عن المناهج التخطيطية:**

تعريف المنهج التخطيطي:

يعرف المنهج التخطيطي بأنه الإطار الفكري الذي يحكم أو يحدد خط سير المخطط أو فريق العمل خلال عملية التعامل مع مشكلة أو مشكلات تخطيطية سواء على مستوى منطقة أو حي أو مدينة أو إقليم تؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف المجتمع في التطور والتنمية،

حيث أن جزء أساسي من المنهج التخطيطي يجب أن يكون مستمداً من ومتوافقاً مع الإطار الفكري العام الذي يعتنقه المجتمع ككل. كما يعرف المنهج التخطيطي بأنه أيضا العمل المتكامل للقيام بعملية التخطيط لتحقيق التنمية العمرانية الشامله

تم تقسيم مناهج التخطيط إلى اتجاهين :

أولا:- مناهج التخطيط العمراني التي تركز على الخطوات الإجرائية لاتخاذ القرار العمراني

ثانيا :- مناهج التخطيط العمراني التي تركز على تحديد أدوار الجهات القائمة و الأطراف المعنية بعمليه التخطيط

أولا:- مناهج التخطيط العمراني التي تركز على الخطوات الإجرائية لاتخاذ القرار العمراني وتشمل: التخطيط الشامل والتخطيط الاستراتيجي والتخطيط التدريجي و التخطيط المختلط

ثانيا :- مناهج التخطيط العمراني التي تركز على تحديد أدوار الجهات القائمة و الأطراف و تشمل: منهج التخطيط بإجماع الآراء - التخطيط المتداخل - التخطيط التأييدى - التخطيط الاجتماعي - منهج التخطيط بالمشاركة

مناهج التخطيط المختلفة :-

منهج التخطيط التأييدى Advocacy Planning Method

منهج تخطيطي يتم فيه أخذ مصالح الفقراء والمعدمين فى الحسبان ، ذلك عندما أدرك أن الجانب المسيطر والغالب على المناهج التخطيطية التقليدية ، هو الجهل باحتياجات ومتطلبات الفقراء المعدمين. ، وقد ظهر هذا الاتجاه أيضا كرغبة في الوصول إلى تغيير كلي وجذري للعلاقات ما بين فئات المجتمع والوصول إلى العدل الاجتماعي وبذلك فإنه يطمح إلى إيجاد مجتمع يتم فيه توزيع القوى والسلطات على الكل ، وبذلك فإنه لا يوجد مجموعة واحدة مسيطرة على المجتمع ككل .

دور المخطط في المنهجيه

أ- دور المخطط المدافع Advocate Plannerفي الجزء الأول من المنهجية " التخطيط الوحدوى

1 - يقوم المخطط Advocate Plannerبجمع المعلومات عن المجموعة أو مجتمعه أو أتباعه group or community,وهذه المعلومات خاصة بأهداف هذه المجموعة ومشكلاتهم والأوضاع المرغوبة من وجهة نظرهم , والمخطط المدافع " المؤيد " Advocate Planner لا يبحث في تجميع المعلومات فقط , وإنما يحاول تحليل تلك المعلومات كالتالي :-

- تحليل الاتجاهات الحالية .
- التنبؤ بالظروف المستقبلية .

2- يجب أن يوفر المخطط المدافع بدائل من الحلول للمجموعة المسئول عنها " أتباعه " , ولا يكتفي بحل واحد في اغلب الأحيان , وسواء أكان المخطط يعمل مع هيئات عامه أو خاصة فإنه يجب أن يقوم بإعداد مخطط يأخذ في اعتباره متطلباتهم

ب- دور المخطط المدافع في الجزء الثاني من المنهجية " التخطيط للجماعة Plural Planning" :-

3 - بعد استخدام التخطيط الوحدوي في الجزء الأول من المنهجية Planning